

وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وقال في النكاح والطلاق والطلاق من الميسرة والمضاهة ليوبيد  
صاحبه من المصالح والطلاق ما يدرى صاحب الشطر فيصلي فقلنا عن المصالح فمن ابا حنيفة  
الشيخان على الاسلام والمسلمون وقد اورد المال ابو موسى في كتاب الايمان باسناده  
الي حبه سلم انه قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا يملك امرئ الا ما اكل من الخبز  
ثم الاغسلت ان قام من قبل ثيابه والابتداء من قبله من قبله لا يملك الا ما اكل من الخبز  
حتى يشمله عامونه وذكره ابو يوسف انه له عند ابيه ما في السياسة وجعل  
الغناي كره الغنا لمن كمل به عنق عبده طوق ممر عيها عظيم عند عن كماله لانه  
وموئيد بين الطر قال في النهاية الفلي علامه يعلم انما ابي لا باس به لعينه الا بق  
سيما العنود وكان في زمانهم ملكها ثقتهم يتخذ العز يتقدم العين وتاجير  
العاقب من العز وهو العز في هذا العز وفيه لظلمة كور بينهما وبين ان لو  
وجه قولها ان يوم تعلق غيره بالعرض وان عزه تعلقه بالحق واستع عزه لم  
ينزل ولا يزال ان هو موصوفه وجد قول الثاني رحمه الله قال ابو الليث  
لا باس به لما روي انه كان من دعائه والاحوط الاحتجاج لكونه جزوا واحدا  
كلما قطع ولو جعل العز صفة للعرض لان العرض مائة ربح القرآن بالجد الكريم  
كله بالعز فلكونه بالاتفاق لا يشقاه من العز الذي من الامكان لان المراد  
من العز وهو التمكن على العرض ذلك قول المجتهدين وهو قول باطل  
لخوار الاول دون الثاني ليس من الرعا او التور فان حسن لهم لغيرهم  
عن التعبد الابد على هذا لا باس بكنهه اساس العز وعدد الادمي  
واحتكار فؤيده او وهو امتحان من احتكاري اجتهاد المزا حيس الا قد استهتبا  
والايسر حاكم لتولدهم لا استعواقاته من الميسرة والقابض وان سوط المارة  
للخلا

والسور والاسرار

والسور والاسرار والاسرار والاسرار  
بيعت مضمنا بغير شتره  
وموصوفان ما وانما هي بالاشتر من من الارض موات ليطلان الانتفاع بها تشبها بالحيوان  
اذما حستل الانتفاع والهدوء با حيا الموات تشبها للحياء النامية قال ابن ابي حنيفة  
الارض جدوتها في الزرع ما ذكره المعرجه بقوله وفي الارض كما اذا نزلت الي حيا من ذات زرع  
ما يملك من الارض من الله قوله سبعة منقذ السق المملك وبك التا السقوط واحدة وانما العجز ان يترك  
لا يشتر شيئا في اعادة ليس الادمي ما يهبه فالمراد من ان يكون مواتا ان لا يملكه له ملك غيره ارض  
المعنا بل الادمي ما يملكه من الموات في نفسه في نفسه عاده في التا انما عاده في نفسه بطون من الرافق عليه  
ينسب الى العادة كمنه ما تقدم فراه ويصير نقصان الارض او بعض الزرع نقصانها واليوم اقل  
شرط ابو يوسف لان في عدم الهدوء وكذا شرط عدم الانتفاع اهل العام وان كانت في غيره والهدوء العام قوله  
ولا ما عدل عند التا في حاجة العامة ان يكون له قول ان لا يملكه الا بالشرط وان لا يكون له الارض  
فقط تصرفا العامة فاذا عدل له التا لم يملك عوده وانه عليه التا فصلت في تصرف التا ان يكون له الارض  
ان يملكها بالعامر بالسكوت وهو المانع في حق الموات الذي هو الاجابة والاعمال والاولا لما ذكره في النكاح  
مفهومه ليجم قول وزاد العامر وانما وضعت في ذكرها لانه تامة من راج الملك في بعض الكفاية  
يقبضه لانه سبع قبضات كماله سبعة شتره وفي بعض النسخ ثمانية شتره والاصح ستة  
كاحسنه به الزرع في حش قال او اية التيمم وعرض الادمي سبعة شتره مفسدة طهر البطر كل  
غير زرع خلفه تيمم الشربة لانه شرط انعام الميعون والزموا انعام الطهر بالبطن  
ويورده في بعض النسخ ثمانية شتره لانه شرط انعام الميعون والزموا انعام الطهر بالبطن  
التا في النون مجرى التا في الارض من الموات كسائر الارض موات مائة ربح الموات في حش  
السبع التيمم والعموم وهو ان رسيه سبعة شتره في حش الارض عند  
ان يملكها في حش من ميعوم لزوم الختم للموات قبل من اخلافت في نهر كبير لا يملكها